اسم المقال: معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها –دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي
اسم الكاتب: أ.د. حمدان رمضان محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1440
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 15:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها
دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي

Obstacles to the political empowerment of Iraqi women and ways to advance the
Analytical study from a sociological perspective

ا. د حمدان رمضان محمد(*)*

- **الملخص**

استهدف البحث التعرف على دور المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد2003، ومعرفة مدى قدرة المرأة في تحمل المسؤولية في العملية السياسية، وتحديد مدى تأثير الظروف والوضع الراهن على رغبة المرأة في المشاركة السياسية، لأن قضية المرأة اصبحت قضية عالمية، واصبح موضوع تمكين المرأة في الحياة السياسية يحتل مرتبة متقدمة من مؤشرات تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، فالتمكين السياسي للمرأة يرتبط بالشرعية القانونية لها، وهي الاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية، والانتخابات، والتصويت باي مجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، في تحليل محاور البحث، وتوصل البحث الى استنتاجات عدة اهمها قد تغيرت وبشكل ملحوظ مستوى ومكانة ووضع المرأة وتمكينها في العمل السياسي في العراق الجديد بعد 2003.

الكلمات المفتاحية : التمكين السياسي، المعوقات، المرأة، الديمقراطية.

* hamdan1966@yahoo.com
(*) جامعة الموصل / كلية الآداب/ قسم عم الاجتماع.

- **Abstract.**

The research aimed to identify the role of Iraqi women in political life after 2003, and to know the extent to which women are able to assume responsibility in the political process, and to determine the extent to which conditions and the current situation affect women's desire for political participation, because the issue of women has become a global issue, and the issue of empowering women in political life has become It occupies an advanced position in the indicators of the progress of democratic life in societies. The political empowerment of women is linked to their legal legitimacy, which is participation in political decision-making processes, elections, and voting in any society. The researcher used the descriptive approach in analyzing the research axes, and the research reached several conclusions, the most important of which were Significantly changed the level, status, status and empowerment of women in political work in the new Iraq after 2003.

Keywords: political empowerment, obstacles, women, democracy.

- **المقدمة.**

- باتت تمكين المرأة واهتماماتها تشغل حيزا واسعا من الاهتمام عالميا ومحليا، اذ ارتبط التمكين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للمرأة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تروم الوصول نحو الديمقراطية، لذ اصبحت الظاهرة عميقة متأصلة بالحياة الاجتماعية قوامها النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع، والابتعاد عن الثقافة السائدة التي تحول المرأة الى كائن محبط مهمش فاقد

لأبسط حقوق الانسانية، ان قضية التمكين السياسي للمرأة صارت منهجا وممارسة في اغلب المجتمعات الانسانية، بل غدت مطلبا تنمويا مهما من مطالب التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة في راس المال الاجتماعي التي تسعى الدول الى بلوغها وتحقيقها[1].

وبناء على ما سبق فان هذا البحث تأتي محاولة لتوضيح دور المرأة وبيان اهميتها بوصفها شريكة اساسية مع الرجل في المجتمع من خلال تمكينها في ممارسة دورها الحقيقي من البيئة الاجتماعية، وحل مشاكلها التي قد تعترض طريقها ونهوضها. وعلية تم تقسم البحث الى عدة محاور منها:

- **اشكالية البحث.**

فقد شهدت وواجهت المرأة العراقية عبر تاريخها الطويل كثير من الحرمان والغبن في حقوقها ودورها في المجتمع، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1920 الى وقتنا الراهن حيث تمثلت بالحروب المتوالية، والحصار الاقتصادي، والنزاعات الداخلية والحروب الاهلية، بالإضافة الى فقدان الامن والامان وصور الارهاب بالمجتمع العراقي كل ذلك جعلها تعاني من تراجع والتمييز والتهميش في المجتمع، وبالرغم من كل ذلك فان من الملاحظ إن جوانب كثيرة منه مازالت تتخلله عديد من المشاكل نفسها التي كانت موجودة في السابق، كانتشار الامية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ومستوى الحقوق الاجتماعية، وفضلا عن ذلك كثرة المشكلات والظروف الاجتماعية الضاغطة والصعبة التي مر بها العراق، مما جعلها تعاني من تحقيق ذاتها ورغبتها بالإسهام في تطوير المجتمع، ومن هذه المنطلقات يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال طرح عدة اسئلة لغرض الاجابة عليها في البحث، منها:

1) مثنى ابراهيم محمد، التمكين الاجتماعي للمرأة في المجتمع الموصلي_ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل،2019، ص1.

ماذا نقصد بالتمكين الساسي للمرأة؟. وماهي طبيعتيها ؟. هل للمرأة العراقية دور فعال ومؤثر في العملية السياسية ؟.هل أثرت التغيير السياسي في العراق على دور وطموح المرأة في العملية السياسية؟. ما هي حجم معوقات او العقبات التي تعترض عملية تمكين المرأة العراقية سياسياً؟. وهل يمكن أن تكون فرص ومآل التمكين السياسي للمرأة العراقية في المستقبل افضل مما علية الان؟.

- **اهداف البحث.**

يسعى البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسة منها:

1. التعرف على مفهوم التمكين السياسي المرأة العراقية سوسيولوجيا.
2. تحديد مظاهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
3. تشخيص المعوقات التي تواجهها المرأة في تمكينها وتأهيلها في العمل بالمجال السياسي.
4. توضيح سبل تطوير اليات امكانية المرأة وتمثيلها في المشهد السياسي بالمستقبل.

- **اهمية البحث.**

تتمثل اهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية في غاية الاهمية تتعلق بشريحة واسعة من المجتمع، ومشاركتها في الحياة السياسية مع الرجل في بناء الدولة، كما تأتي اهمية البحث في انها تعد مؤشرات يمكن ان يستفاد منها متخذي القرار من المسؤولين والاحزاب السياسية في المؤسسات الدستورية والسيادة في ادارة الدولة وغيرها من المؤسسات المهتمة بالعمل المرأة والتي تقدم البرامج وتفتح افاقا حيويا وجديدا نحو الانشطة التي تسهم في تنمية السمات الايجابية لدى المرأة وبناء شخصيتها.

فضلا عن ذلك، تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على التحديات والمعوقات التي تحول دون فعالية المرأة في الكل الاجتماعي وسبل مواجهة، وتتضح كذلك من خلال تنمية المعرفة الاجتماعية المتخصصة، في حقل علم اجتماع المرأة، وفتح

ميادين جديدة حول الموضوع للباحثين ودراستها، فضلاً عن أهميتها في كونها تساهم بطرحها في إطار موضوع أوسع وأعم واشمل وهو التنمية السياسية.

- **مفهوم التمكين السياسي للمرأة.**

يقصد بالتمكين لغة: انه "التقوية والتعزيز" [1]. ونستطيع بصفة عامة أن نقول أن التمكين لغوياً "يعني جعله قادراً على الشئ"[2]. التمكين اصطلاحا: يشير مصطلح التمكين إلى: "عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاحتياجات إلى أفعال ونواتج"[3] . ويُعرّف مفهوم تمكين المرأة(Women's Empowerment) بأنّه" العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياته"[4].

في حين اشار(كايت يانغ) أنّ تمكين المرأة عبارة عن "عملية تغيير شامل للعمليات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع بمساعدة الدولة والمجتمع ودعمهما، والتركيز على أهمية السياسة والعمل الجماعي، لتمكينها من وضع جدول أعمالها وأهدافها بنفسها، وزيادة قدرتها على السيطرة على حياتها". بينما يعرف (شكي) التمكين السياسي:"Political empowerment" بانه" عملية تهدف الى رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرآة والرجل من أجل إحداث تغيير

---

1) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، مصر، 1960.

2) الفيروز ابادي، مفهوم التمكين، قاموس المحيط،2008، ص83.

3) دينا عاطف، المجتمع المدني وتمكين المرأة في مصر دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ، مصر،2014.

4) محمد مروان، تعريف تمكين المرأة، 2020، متاح على موقع / www.mawdoo3. com

بالمجتمع"[1]. بينما يعرفه تقرير التنمية الانسانية:" على انه وصول المرأة الى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في تصنع القرار ووضع السياسات"[2].

اما تعريفنا الاجرائي للتمكين السياسي للمرأة في حدود هذا البحث: فهي اتاحة الفرصة للمرأة في ممارسة حقها في التصويت وصنع القرار السياسي، وانخراطها في النظام الساسي من خلال المشاركة السياسية بعد امتلاكها للمعارف او الثقافة والادراك السياسي، بحيث يُمكّنها من تمثيل الحكومات محلياً ودولياً من خلال عدد المقاعد التي تحتلها في السلطة التنفيذية والتشريعية وفي الوظائف العام

اولا: مظاهر التمكين السياسي للمرأة العراقية ومجالاته.

يتضمن هذا المحور عدة مجالات تحدد امكانية تغير، وتمثيل، وتأهيل، وتطوير، واقع المرأة العراقية، وتمكينها سياسيا، وتفعيل مشاركتها، والنهوض، من اجل دخولها الى الحياة السياسية، والعامة، ويمكن الاشارة الى ذلك من خلال عدة مجالات، منها:

1. حقوق المرأة في الدستور العراقي.

نجد ان تمكين المرأة في ظل الدساتير العراقية السابقة يتفاوت من دستور لأخر، حيث ان القانون الاساسي العراقي نص على ان المرأة جزء من المجتمع الا انها لم تمنح حقوقها وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخصوصا من الانتخابات. اما عن الدستور العراق لسنة (1958) نجده قد نص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهما واكد على مساواة الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية التي حرمت من ممارستها في ظل النظام الملكي، منها حق الانتخاب وتولي المناصب السياسية، وقد تولت فعلا اول امرأة عراقية الوزارة في تاريخ العراق السياسي عام 1958، كما ان العراق من اول

1) شرين شكري، المرآة والجندر الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي لبين الجنسين، دمشق، دار الفكر، 2002، ص106

2) الامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية، خلق فرص للأجيال القادمة برنامج الامم المتحدة والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي،2002.

البلدان في الشرق الاوسط سمح للمرأة بان تكون قاضية[1] . اما دستور(1970) نجده قد اكد على المساوة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات الا انه لم يعطي حصة لتمثيل النساء سياسيا[2].

وبعد سقوط نظام البعث برئاسة صدام حسين عام(2003) استبشروا العراقيون بمرحلة جديدة كان ابرز ملامحها استرداد حقوق الفئات التي قمعت وهمشت من النظام السابق وقد رافقت تلك المرحلة اهتماما لحقوق المرأة والاستعداد لتوفير الفرص الممكنة لتعويضها، انعكس ذلك في مجموعة مكتسبات فقد شاركت ثلاث نساء في مجلس الحكم من بين(25 شخصية سياسية) ،كما اصدر مجلس الحكم قانون ادارة الدولة عام 2004 الذي اقر نظام حصص(كوتا) النساء بتخصيص ما لا يقل عن ربع مقاعد البرلمان كنوع من التمييز الايجابي لهن بعد عقود التهميش والاقصاء التي نالت منها المرأة[3].ثم جاءت (المادة/3)من امر رقم 96 الصادر عن سلطة الائتلاف الموقتة "قانون الانتخاب" (القسم /4) اذ نصت "يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء اول ثلاث مرشحين في القائمة، كما يجب ان يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة"، ونتيجة لتطبيق هذا النظام حصلت المرأة على(76) مقعدا برلمانيا في اول جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور من بين(275) مقعدا اي ما يعادل(28%) من المقاعد البرلمانية آنذاك، تعززت تلك التأثير بمشاركة(10) نساء في لجنة كتابة الدستور اي ما يعادل 18% من اعضاء اللجنة توزعن على كافة اللجان الفرعية التي عملت على كتابة فصول الدستور المختلفة"6 لجان فرعية" حيث

---

1) إحسان حميد المفرجي واخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، بيروت ، لبنان، د. ت، ص322.

2) دستور جمهورية العراق لسنة1970.

3) وسيم حسام الدين الاحمدي، التمكين السياسي للمرآة العربية– دراسة مقارنة، الرياض، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة،2016، ص163. للمزيد انظر: قانون ادارة الدولة العراقية،2004 .

ثبت الدستور حصة المرأة من مقاعد البرلمان "(مادة/49) رابعا من الدستور" في اول مبادرة حسن النوايا اتجاه مشاركة المرأة سياسيا وقد تكون في حينها هي الاولى بحجم المشاركة عربيا وربما هي من بين اعلى المشاركات دوليا[1].

انعقد مؤتمر "صوت المرأة العراقية" في(9-يوليو-2003) وصنف هذا المؤتمر مشروع دستور البلاد الذي نص في مواده الى تمثيل المرأة نسبة(25%) في الحكومة المقبلة وقد قامت الولايات المتحدة بتعيين ثلاث نساء في مجلس الحكم الانتقالي[2]. وبعد ذلك تجسدت المشاركة الحقيقية للمرأة العراقية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة(2005) حيث رسخ مبدا المساواة بين الرجل والمرآة فنصت المادة(14) منه على ان العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي، فضلا عن ذلك اكد الدستور في المادة(16) على مبدا تكافؤ الفرص للجميع فنص على ان تكافؤ الفرص حق من مكفول بجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات الازمة لتحقيق ذلك، بالإضافة الى ذلك نصت المادة(20) من دستور على ان للمواطنين رجالا ونساء حق المشتركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح[3].

فيما اكدت المادة(18) من الدستور على الحق في الجنسية فنصت على ان "ان الجنسية العراقية حق لكل عراقي ،وهي اساس مواطنته"، بينما "يعد عراقيا كل من ولد الاب عراقي او الام عراقية، وينصن ذلك بقانون"، واخيرا جاء في المادة الثامنة والاربعين من دستور(فقرة/ رابعا) حق المرأة في التمثيل السياسي داخل البرلمان حيث كان نصه:" يستهدف قانون الانتقالات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع

1) المصدر نفسه: ص157وما بعدها.

2) بشرى العبيدي ، المرأة وربيع العرب- مكانة المرأة في التشريعات العراقية، عمان ، الاردن، مركز القدس للدراسات السياسية،2019، ص189.

3) دستور جمهورية العراق،2005.

من اعضاء مجلس النواب"[1]. الذي نصى على الحقوق السياسية للمرأة العراقية وتمكنها من حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالتصويت والانتخاب والترشح فضلا عم ان الدستور قد اشار الى ان تمثيل النساء لا يقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب بموجب نظام (الكوتا)[2].

اما "بعد 2003" فقد تغيير الوضع في العراق بشكل عام قد ساهم الى تحول كبير في عملية تمكين المرأة سياسيا اذ ان سعي الحكومات المتعاقبة الى زيادة النساء المتعلمات واتاحة الفرصة للمرأة العراقية واسماع صوتها من خلال مشاركتها في اجهزة الدولة ساهم بشكل كبير في دعم تمكينها سياسيا[3]. وبناءا على ما سبق ومن اجل تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة والسياسية بدا الاهتمام ببوادر جديدة لتغيير وضع المرأة في العراق الجديد ومنحها فرض لممارسة حقها الطبيعي في الحياة، اذ ادى ذلك الى تحديد مقاعد للمرأة العراقية في البرلمان ومجالس المحافظات والاقضية وضواحي وغيرها من اماكن الوظيفية لضمان ايصالها الى مواقع التشريع وصناعة القرار بالدولة.

2. مشاركة المرأة في السلطة التشريعية.

يعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى الأولويات التي أخذت أجهزة الدولة المختلفة الاهتمام بها ، ويعتبر تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية أحد المؤشرات الدالة على فعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما يعتبر تمثيل المرأة في هذه الأجهزة التشريعية أحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التأكد من مدى انفتاح وتغير الثقافة السياسية للمواطنين من حيث القبول بانتخاب وتمثيل المرأة لهم في هذه

---

1) نادية محمود، المشاركة السياسية للمرأة العراقية، جريدة البيان العراقية ،23 / نوفمبر /2013.

2) باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة- المرأة العراقية نموذجا،2018، ص36.

3) اسماعيل سراج الدين، المرآة في عالم غير امن – العنف ضد المرآة حقائق وصور واحصاءات، مكتبة الاسكندرية،2007، ص218-219.

المجالس النيابية، وعليه يمكن قول بان مشاركة المرأة في السلطة التشريعية مقارنة على مثيلاتها بالدول العربية الاخرى مشجعة ومتفوقة في الوقت الراهن خصوصا من حيث عدد النائبات في البرلمان العراقي وفي الوظائف العامة[1]. بالإضافة الى ذلك نظام "الكوتا" وهناك العديد من أنظمة السياسية تخصص نسبة للمرأة فى التمثيل السياسي (الكوتا). وفق معايير خاصة، وعلى وجه العموم يمكن تحديده بان هناك أربعة أنظمة رئيسية للكوتا وهى الحصة الدستورية والحصة القانونية للبرلمان والحصة القانونية للمجالس المحلية و الحصة الحزبية. وتأخذ العديد من الدول بأكثر من نظام فى الوقت نفسه.

3. مساهمة المرأة في السلطة التنفيذية.

فيما يخص حصول المرأة على مناصب التنفيذية السيادية فلا يمكن القياس على اساس عدد الوزيرات في كل دورة برلمانية والتي هي لحد ذاتها في تراجع من دورة الى اخرى حتى بلغت منصب وزاري واحد وبدون حقيبة وزارية ومحدود الصلاحيات في حين لم تحصل النساء على منصب سيادي في رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء. اما وجودها في مجلس الوزراء فلا يمكن قياسه بعدد الحقائب الوزارية بل بنوعها واهميتها وتنوعها، وبنسبتها من الاطار الوزاري العام ففي الوقت الذي بلغت نسبة مشاركتها في الحكومة الانتقالية (19%)(6 وزيرات من اصل36 وزيرا)، وتراجعت النسبة الى دون ذلك بكثير عندما حصلت المرأة على وزارة دولة فقط في حكومة المالكي الثاني التي تألفت من(42) وزير بعد انتخابات(2010) وينطبق الامر ذاته على حكومة حيدر العبادي(2014) والتي لم تضم الا سيدة واحدة وعندما تكون الصفقات والاتفاقات والتوافقات هي الحاكمة وليس النظام المؤسسات فلا بد ان يكون للمرأة دور في الغرف المغلقة والاجتماعات المصغرة والجانبية

1) حمدان رمضان محمد، التمكين السياسي للمرأة العراقية في ظل الظروف الراهنة، محاضرة القيت على طلبة ماجستير في الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق،2021.

للسياسيين بعيدا عن قبة البرلمان او الجلسات الحكومية، فلماذا غابت المرأة عن اتفاقية اربيل الاولى والثانية وغيرها من الاتفاقيات[1].

فضلا عن ذلك، فقد اتسم تواجد المرأة في الجهاز الحكومي للدولة(الحقائب الوزارية) بانه تواجد شكلي بدون ان يكون له اي ابعاد اخري, فكان تعين المرأة في اي من الاجهزة الحكومية وخاصة مجلس الوزراء كان شيئا رمزيا لإشارة الي ان الدولة تكفل حقوق المرأة وتعمل علي قضية تمكين المرأة, الا انه في حقيقة الامر ذلك الشئ لم يحدث حيث ان المرأة مجرد رمز حتي في عملية الاختيار كان يتم استبعاد المرأة من تولي آيا من الملفات الهامة التي كان يأتي تعينها في بعض الوزرات ذات المهام الغير حيوية بشكل كامل للدولة.

بالإضافة الى ذلك، فان الوضع السياسي بعد عام (2003) في العراق بشكل عام قد ساهم الى تحول كبير في عملية تمكين المرأة سياسيا اذ ان سعي الحكومات المتعاقبة الى وزيادة معدل النساء المتعلمات، واتاحة الفرصة للمراءة العراقية، واسماع صوتها من خلال مشتركتها في اجهزة الدولة بحيث ساهم بشكل كبير في دعم تمكينها سياسيا[2]. وفضلا عن ذلك فقد شاركت(6) وزيرات في اول وزارة عراقية منتخبة بعد(2003)، وهي الحكومة الانتقالية برئاسة الدستور ابراهيم الجعفري لينال حقائب وزارية متنوعة في وزارات (الهجرة والمهجرين، البيئة، الدولة للمرآة، الاتصالات، العلوم، والتكنلوجيا، البلديات والاشغال)[3].

ونستنج من ذلك كان بإمكان النساء من اكمال الكتلة النسوية البرلمانية التي تمكنها من ان تطالب باستحقاقاتها عملا بمبدأ ان الحقوق والمطالب لا تمنح وانما يبذل من اجل الحصول عليها لتثبيت واقع جديد لتمكين المرآة من تحقيق ذاتها ونجاحات تؤهلها عبر كوتا النساء، بالإضافة الى عدم مشاركة المرأة في تولي اي مناصب

1) وسيم حسام الدين الاحمدي ، مصدر سابق، ص167.
2) اسماعيل سراج الدين ، مصدر سابق، ص218-219.
3) وسيم حسام الدين الاحمدي ، مصدر سابق، ص163.

سيادية كان تكون رئاسية او نائبة رئاسة او اي هيئة من الهيئات المستقلة المشكلة في الدولة بل ان هناك هيئات مستقلة ذكورية بحته كهيئة المساءلة والعدالة التي خلت عضوية مجلسها من اي امرأة ممثلا عنها مما يؤثر وتعيق عملها في مشاركة في الحياة السياسية.

4. عمل المرأة في السلطة القضائية.

دخلت المرآة المعهد القضائي في سنة(1976) وتم تعيين العديد من الخريجات منه قضاة ومدعين عامين، ولكن في عام (1984) والى عام(2003) منع النظام السابق المرآة من الالتحاق بالمعهد القضائي، وبالتالي يسلك القضاء واقتصر عند النساء القضاة على من تم تعيينه قبل هذا القرار وكان عددهن يتراوح ما بين(9-11) قاضية. الا ان بعد سقوط النظام السابق وتحديدا منذ ايار (2003) تم تعيين بعض من خريجات المعهد القضائي السابقات في السلك القضائي وعن طريق لجنة المراجعة القضائية التي تم تشكيلها بموجب امر سلطة الائتلاف الموقتة رقم (15) بتاريخ2003/6/13 ومن ثم عن طريق مجلس القضاء العراقي الاعلى، ومن اصل(235) طالبا في المعهد القضائي في سنة(2006) هناك(25) امرأة ،وهذا يدب على ان المرآة لا زال تمثيلها ضعيفا في السلطة القضائية، فالمعهد القضائي مثلا وهو مؤسسة تقوم بإعداد القضاة لم يأخذ بنظام الحصص(الكوتا) في مشاركة النساء. اذ هناك(13) امرأة فقط من بين(738) من قضاة العراق عدا منطقة كردستان اي اقل من (2%) في حين في منطقة كردستان توجد ثلاث قاضيات فقط وكلهن قاضيات محاكم احداث في محافظة السليمانية، فالمعهد القضائي مثلا وهو مؤسسة تقوم بإعداد القضاة لم يأخذ بنظام الكوتا في مشاركة النساء[1].

1) مشروع تطوير القانون في العراق، وضع المرأة في العراق، جمعية المحامين والقضاة الامريكيين،2006.

5. نسبة مشتركة المرأة في البرلمان.

نجد في العراق قد حصلت المرأة على حقها في الانتخابات عام(1958)الا انها لم تستعمل هذا الحق حتى عام(1980)، الا انه نجد للنساء في هياكل السلطة حيث تم تعيين الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرا للبلديات في عام(1959)، وبعد عام(2003)، اذ اتيحت للمرأة العراقية الفرصة لإسماع صوتها ولا سيما من خلال المشاركة في اجهزة الدولة الموقتة اذ اصبح لها اهمية ودور في العملية السياسية من المراحل الاولى لبناء الدولة[1].

وشرع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام(2013)، وفي اول انتخابات لمجلس المحافظات الذي اجري متزامنا مع الانتخابات البرلمانية عام (2005) حصلت النساء على (25%)من المقاعد المجالس المحلية بالرغم من عدم وجود نص في الدستور على ذلك ومن هنا جاء دور التشريعات وبالذات قوانين الانتخابات في ضمان وحماية نظام الحصص(الكوتا) النساء ومنع تأثيرها اما بسبب عدم وجود نص دستوري او بالأنظمة الانتخابية، كما حصل في تغير الانظمة المتعاقبة من "القوائم المغلقة والدوائر الواحدة" الذي يعد من افضل الانظمة للمرأة من حيث حصاد المقاعد الى القائمة المغلقة، والدوائر المتعددة الى نظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة فضلا عن الفرق في توزيع المقاعد ما بين النظام النسبي الى نظام" سانت ليغو" المعدل حيث لكل هذه التعقيدات التي لامجال اشرحها بأثير، واضح على الكوتا وقد تولت مفوضية الانتخابات بتحويل من البرلمان في، وضع الالية التي تحافظ على ما لا يقل عن(25%) سواء في الانتخابات البرلمانية او مجالس المحافظات[2] وكما مبين في المخطط (1).

---

1) بلقيس بدري، المرأة في اجهزة الدولة المؤقتة في العراق وافغانستان، مكتبة الاسكندرية،2004، ص219.

2) وسيم حسام الدين الاحمدي ، مصدر سابق، ص162.

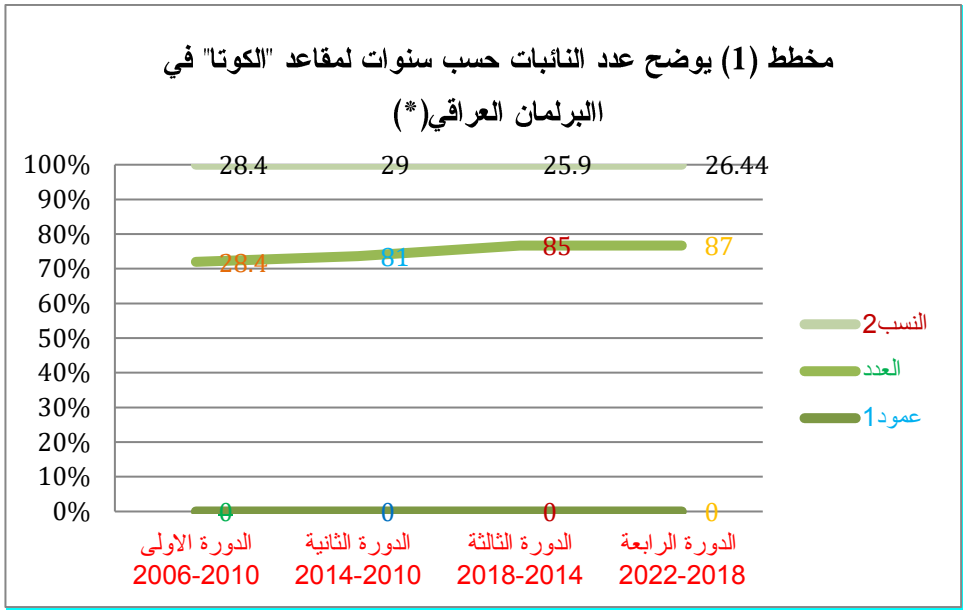

- الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات من المفوضية العليا للانتخابات في العراق.

فضلا عن ذلك فان الطريقة المثلى لتحقيق كوتا النساء وضمان حقوق لجميع رجالا ونساء هي ان يكون للناخبين في الدائرة الانتخابية الواحدة صوتين الاول بكوتا النساء والثاني للتصويت العام حيث تخصص نسبة(25%) من مقاعد الدائرة الانتخابية للتصويت على مرشحات من النساء فقط، ويكون باقي المقاعد الدائرة الانتخابية التي تمثل (75% مخصصة للتنافس العام رجالا ونساء) خصوصا النساء اللواتي يرفضن نظام الحصص الكوتا ويؤمن بقدراتهن في مواجهة الرجال، ويفوز بهذه المقاعد (75%) من يحصل على اعلى الاصوات اومن يحصل على سعر المقعد اي ما يؤهله للفوز بمقعد سواء كان رجل او امرأة ويذلك ضمتنا تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والمرأة دون تمييز على اساس الجنس ،وضمانا لما ذهب اليه الدستور في المادة(49/ رابعا)حينما نص على "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع" وليس محددة فقط بالربع دون زيادة ذلك انه قد

يفزن بعض النساء بقوتهم الانتخابية دون حاجة لنظام الحصص وكما هو حاصل في التجارب السابقة تو المحلية او يتوقع حصوله وازدياده في المستقبل[1].

وعلى الرغم من ان عدد من بنود الدساتير العراقية السابقة يشير حق في الترشيح دون تمييز على اساس الجنسيين الا انه بالنظر الى واقع الممارسة السياسية للمرأة هناك محدودية في التمثيل على مستوى البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة، وقد دفع هذا المشروع العراقي الى اتخاذ تدابير واجراءات جديدة اوجبت بالتعديل الدستوري لعام(2005)، وما تبعه فيما بعد من القوانين التي تحدد كيفيات توسع تمثيل المرأة في ادارة المؤسسات الدولة على المستوى الحكومي او المجالس المحلية والتي تجسدت فعليا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد النائبات في لجان البرلمان ، والمخطط (2) يوضح ذلك.

الشكل(2) يوضح المواقع القيادية للنائبات في الجان البرلمانية خلال دوراته(*)

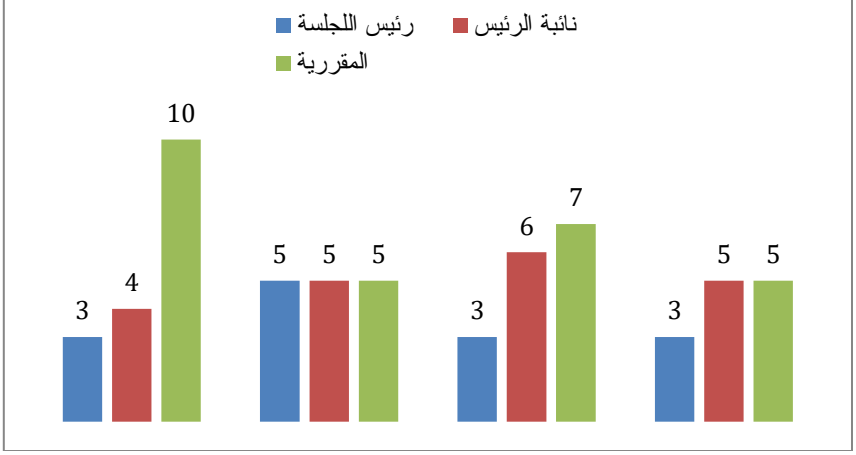

- الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات من المفوضية العليا للانتخابات في العراق.

1) ضياء عبد الله عبود الجابر، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، بحث منشور في مجلة الفرات، العدد/4، جامعة كربلاء ،العراق، 2008، ص7.

7. **عمل المرأة في السلك الدبلوماسي والقنصلي.**

تولت المرأة العراقية العديد من المناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي بعد تغيير النظام السياسي في العرق بعد (2003)، وقد شهد عدد الإناث في هذا المجال ارتفاعاً مطرداً عبر السنوات الأخيرة، حيث شاركت المرأة مع اول مجموعة من السفراء الذين يمثلون العراق في بلدان العالم والذين تم التصويت عليهم في مجلس النواب بدورته الاولى حيث تم التصويت في حينها بالموافقة على (4) سفيرات[1]. بالإضافة الى ذلك فان عدد السيدات الآتي يعملن بالسلك الدبلوماسي والقنصلي من درجة سفير إلى درجة ملحق لايتجاوز عدد اصابع اليد اذا لم يكن اقل بحيث لا تتجاوزنه من واحد الا الاثنين فقط.

6. **مساهمة المرأة في المجالس المحلية.**

جرت انتخابات مجلس المحافظات في عام(2009) على وفق عدة معطيات من اهمها التدهور الامني في عموم البلاد اضافة الى ضعف الثقافة الانتخابية لدى المواطنين التي تحفزهم على الاختيار الانسب لتحقيق مصالحهم كون مجالس المحافظات تعمل بصورة مباشرة على تقديم الخدمات الضرورية التي تمس حياة المواطنين يصوره كبيرة، فضلا عن ذلك حداثة التجربة بعد ان غادرها العراق منذ فترة النظام الملكي. وعليه اجريت الانتخابات في موعدها المحددة في(2009/4/21) وقد كان عدد المصوتين(7,5,00,000) من اصل عدد الناخبين الذي يصل عددهم الى قرابة(15,000,000) مليون ناخب لهم حق الانتخاب، اما ما يخص انتخابات (2013)،فقد كان عدد ممن لهم حق الانتخاب فيها(13,571,192) ناخبا صوت منهم(6,116,897) ناخبا. اي ان نسبة المشاركين في الانتخابات عام

1) ضياء عبد الله عبود الجابر، المصدر السابق، ص158-159.

2009ب(51%) من عدد الناخبين[1]، اما نسبة المشاركين في عام(2013) فكان اقل اقبالا حوالي(50%) من مجمل اعداد الناخبين، في حين اعلنت المنظمات المراقبة على سير الانتخابات بنسبة(46%) ممن لهم حق الانتخاب[2]، اما نسبة المئوية للمشاركة في انتخابات(2009و2013) وفق كل محافظة من المحافظات الاربع عشر التي تم اجراء الانتخابات فيها عدا محافظات اقليم كردستان ،كما ان من المعروف ان الانتخابات في محافظتي الموصل والانبار قد تم تأجيلها بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة اذا لم يتم ذكر نسبتهما المئوية فهي موضحة كما في الشكل(3).

مخطط (3) يوضح نسب مشاركة المراة في الانتخابات المحلية(*)

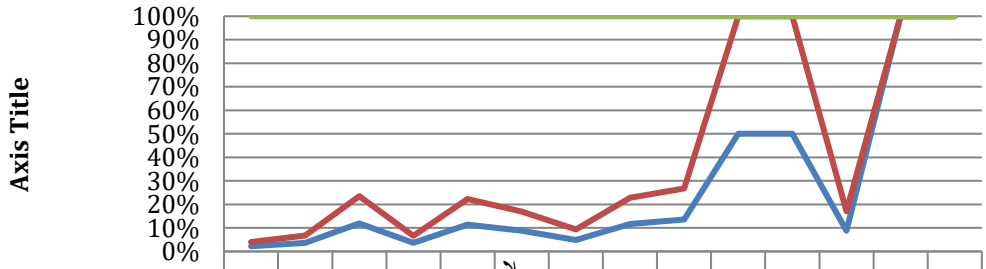

	بغداد	البصرة	بابل	كربلاء	واسط	صلاح الدين	ديالى	النجف	المثنى	الديوانية	ذي قار	ميسان	الموصل	الانبار
نسبة تغير	17.5	12.5	3.57	16.9	3.7	6.15	10.5	3.64	3.28	0	0	4.35	0	0
انتخابات2013	33%	42%	54%	54%	52%	61%	51%	53%	59%	58%	50%	44%	0%	0%
انتخابات 2009	40%	48%	56%	65%	54%	65%	57%	55%	61%	58%	50%	46%	60%	40%

1) شبكة شمس لمراقبة الانتخابات، سلسلة تقارير مراقبة الانتخابات في العراق للفترة 2008-2009، لجنة اعداد التقارير، تقرير رقم /9، 2009.

2) شبكة شمس لمراقبة الانتخابات، انتخاب مجلس المحافظات 21/ نيسان/2013، اعداد لجنة التقارير ،تقرير رقم / 1، 2013. وللمزيد انظر: جمهورية العراق، مجلس النواب، اسباب احجام الناخبين عن الادلاء بأصواتهم في انتخابات المحافظات، دائرة البحث، العراق،2013.

*الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على النسب المئوية المعلنة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

9. انخراط المرأة في الاحزاب السياسية.

ان دخول المرأة العراقية في العمل الحزبي ربما عانت بعض الهواجس والخوف، وذلك لحداثة التجربة العراقية في الوقت الراهن على الرغم من ان حصة مشاركة للمرأة والانتماء للأحزاب السياسية عبر تاريخ الدولة العراقية على طول تلك الفترات كانت محدودة يشوبها الحذر والاشكالية في انخراطها بسبب طبيعية المجتمع وثقافة المرأة، فضلا عن العادات والتقاليد تمنع المرأة في ممارسة العمل الحزبي بشكل كبير الا ما ندر وبنسب قليلة[1].اما بعد تغيير(2003). فان على الاحزاب ترشيح عددا من السيدات التزاما بالتعليمات الخاصة بالانتخابات وقد نص تعليمات المفوضية العليا للانتخابات على أن ترشح الأحزاب سيدات بوضع عدد محدد من المرشحات ضمن قوائمها أو على أن تخصص نسبة للسيدات ضمن الترشيح المبدئي داخل الحزب بناء على قانون الانتخابات لغرض تسهيل تطبيق" نظام الكوتا".

10. عمل المرأة في منظمات المجتمع المدني.

لقد كان لمنظمات المجتمع المدني والخاصة المعنية بحقوق المرأة دور كبير في اقرار نظام الحصص(الكوتا) كمادة دستورية حيث حدد دستور(2005) تمثيل نسبي للمرأة وهو نسبة لا يقل عن (25%)، فضلا عن ذلك دخول المرأة للعمل وقيادة عشرات المنظمات المجتمع المدني المختلفة التي تدعم عمل المرأة وتشجعها على اتخاذ القرارات الخاصة بها بعد 2003 في المجتمع[2].

---

1) حمدان رمضان محمد، ضعف مشاركة المرأة الموصلية–دراسة ميدانية ، ،بحث منشور في مجلة ادأب الرافدين العدد/48، المجلد/4، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق،2007.

2) حمدان رمضان محمد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية للمجامع العراقي المعاصر، بحث منشور في مجلة ادأب الرافدين، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، العدد 3/44، جامعة الموصل، العراق، 2006.

11. تمثيل المرأة في الوظائف العامة.

ارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار من (22) امرأة قبل 2003 ليصل الى(342)امرأة ما بين مدير عام ومعاون مدير ومستشارة ومفتش عام ووكيلة وزير، وتبين الاحصاءات الصادرة عن وزارة المرأة للعام(2007) ان عدد النساء الاتي بدرجة مدير عام ومدير اقدم في عموم وزارات الدولة يبلغ(3915) وبدرجة خبير ومعاون مدير عام عام(118) وبدرجة مدير عام(31) وبدرجة مفتش(1) وبدرجة مستشار(10) وبدرجة وكيل وزير(4) وهذه الارقام في تطور مستمر مما يستوقفنا بانها دليل ومؤشر على اعطاء المرأة فرص، وادوارا قيادية مهمة في المجتمع[1].

وبناءا على ما سبق ارى بان المشاركة للمرآة في افضل حالاتها، ولكن لابد ان اوضح بان اعتماد العدد والمؤشرات الكمية لا يصلح اطلاقا في تقييم المشاركة السياسية خاصة في مجتمعاتنا العربية وفي العرق تحديدا فما اسرع ما تم افراغ نظام الحصص من قيمته التمييزية، وتحول الى مجرد ارقام تخلو من هدفها واذا كان هناك دعوة الى اعادة النظر في مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة، ومجال المساواة في المشاركة السياسية، واننا ندعو الى اعادة النظر في نظام الحصص وتقييمه على اساس انه وسيلة لتمكين وصول الى مقعد البرلمان وان معيار الاداء هو الحد الفاصل وليس عدد النساء اللواتي، وصلن الى البرلمان لان وصولهم بات بكوتا النساء امرا حتميا فهل من المعقول ان تقيم مشاركة المرأة سياسيا في العراق بعدد البرلمانيات فقط.

ثانيا: معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية.

هنالك مجموعة معوقات تعرقل عمل المرأة في الانخراط في الحياة السياسية في مجتمعنا العراقي منها:

1) مشروع تطوير القانون في العراق، 2006.

1. النظام السياسي ودور الحكومات.

ان طبيعة النظام السياسي قد تكون احد معوقات التمكين، او قد تعمل على التمييز ضد المرأة، وترسخ لدى السلوك الذهني للسياسيين هذا التمييز، اذ ان النمط السائد في المستويات القيادية والاحزاب السياسية هو نمط الرجولي الذي يعمل على اقصاء المرآة والتقليل من دورها وهذا ما يعيق تمكين المرأة سياسيا ويضعف من المشاركة الساسية لها[1]. فضلا عن ذلك بدأت في العراق مجموعات المرأة تضغط سياسيا واصبح لها وجود ملموس في الهياكل الحكومية الجديدة بعد عام 2003، وفعلا بدأ التمكين السياسي للمرآة بعد ان تشكلت اول حكومة مؤقتة في العهد الحتكم المدني الامريكي (بول بريمر اذ شكل حكومة مؤقتة تضم (22) رجلا وثلاثة نساء، وان كان هذا الدور محدود مقارنة بدور الرجل الا انه تطور بعد ذلك عند اقرار دستور 2005 [2]. فضلا عن ذلك يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

2. ثقافة المجتمع السائدة.

يتمثل ثقافة المجتمع وتكوينها من خلال ودورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة السائدة في المجتمع تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه.

---

1) ابن حيان النابلي، بحث المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوثر)،2017، ص36.

2) اسماعيل سراج الدين، مصدر سابق،ص217-224.

3. العوائق الاجتماعية والثقافية.

اذا تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية يمكن أن تكون معوقا[1].فضلا عن ذلك نجد ان في اختلاف التنشئة الاجتماعية الاولية في العائلة والمدرسة والمؤسسات التربوية الاخرى تساهم في غرس احكام خاطئة مرتبطة بالأنوثة والذكورة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فضلا عن اختلاف انماط العمل في المؤسسات الحكومية او شركات القطاع الخاص او حتى الجمعيات غير الحكومية، جميعها تساهم في تشكيل عوائق في تنكين المرأة سياسيا.

بالإضافة الى ذلك نرى القيم الاجتماعية والثقافية تؤدي الى تقسيم الحقول الاجتماعية في العمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص بين الرجال والمرأة بطريقة غير متكافئة، تلك الفوارق الاجتماعية قد تسهم بشكل او باخر مع السياسات المتبعة الى صعوبة الحفاظ على التحول الديمقراطي في المجتمع[2].

4. الاحزاب السياسية.

للأحزاب السياسية أيضا دورا هاما، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه الى للنساء حتى اذا توجه لكسب المرأة للعمل معها فهي شكلية.

---

1) مصطفى الناجي، التمكين السياسي للمرأة– المفاهيم ومعوقات ومزايا –حالة العراق نموذجا، مجلس النواب، دائرة البحوث، قسم البحوث، لدورة النيابية/4،السنة التشريعية /1،الفصل التشريعي/1، بغداد، العراق،2019 ص10.

2) بلقيس بدري واخرون، النوع وصنع القرار– دراسة حالة جمهورية السودان، جامعة الاحفاد للبنات، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008 ، ص44.

5. التنظيمات النسوية وغياب عملها السياسي.

تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج، وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية ، ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية[1]، وقد يعيق تمكين المرأة غياب التطوع للعمل السياسي النابع من داخلها اذ ان المرأة قلما تتزعم الساحة العامة اذ انها تتجنب في الغالب تعريض نفسها وعائلتها مشاق المخاطرة وينعكس ذلك بالتالي على ضعف مشاركتها سياسيا وهذا يختلف ايضا حسب الظروف المجتمعية السياسية والثقافية التي تعيشها[2].

7. دور وسائل الاعلام.

تشكل وسائل الاعلام دورا مهما في تمكين المرأة اذ انها قد ينمي ذلك او قد تعمل على تقيده اذ قد تبث هذه الوسائل الاعلامية المختلفة صورا نمطية للمرأة، ولا يتناول المشاكل المرأة وقضايا العنف ضدها او تعديل قانون ما لصالحها او دورها وحقوقها ومجهوداتها وهو بذلك يشكل عائق مهم في تمكينها سياسيا[3].

8. ضعف الثقافة السياسية للمرأة ووعيها لذاتها.

نجد ان الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة الى اغلب الفئات النسائية على الرغم من وسائط الحديثة في الاعلام، اذ ان كثرة الاعباء المكلفة بها المرأة اسريا او بسبب منع

---

1) E. Camussi & C. Leccardi ,Stereotypes of Working Women :The power of Expectations, Information, Science Social,vol.44,No.12005,p:140:p.140

2) المصدر نفسه، ص31.

3) بلقيس بدري واخرون، مصدر سابق، ص338 وللمزيد انظر: بودرهم، فاطمة، المشاركة السياسية والتمكين السياس للمرأة – المعوقات– التحديات واليات المعالجة في الوطن العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، د.ت، ص13–15.

رجل لها في استعمال وسائل التواصل الحديثة يؤدي الى غياب الثقافة القانونية والسياسية لها[1]. بالإضافة الى ذلك، هناك عدم وعي وضعف في مستوى القناعة والمعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها وحرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومرور بمرحلة المراهقة اذ اوجد قناعة تامة بان قرارها يجب ان يكون بيد غيرها[2].

9. عوامل دستورية وقانونية.

لا ينص المشرع على مبدا المساواة بين ذكور والاناث فيما يخص بعض الحقوق السياسية، ومنها عدم وجود نص في القانون ادارة الدولة من شانه ان يحدد حد ادنى للتمثيل النساء في السلطة التنفيذية او القضائية هذا من جانب[3]، ومن جانب آخر لتعزيز مساهمة النساء في الحياة السياسية يرتبط بتعزيز دورها على مستوى الأسرة، وأغلب قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية وبالتحديد العراقية لا تعزز من وضعية المرأة أو تجعل لها دوراً في صنع القرار داخل الأسرة. ومن ثم، ينسحب الأمر على مساهمتها في الحياة العامة، حيث يكون حضورهاً أقل وتابعاً للرجل؛ فثمة علاقة ارتباط قائمة بين قوانين الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية، هذه القوانين "الطائفية" "المذهبية" "الأكثرية" إذا جاز التعبير تقف حجر عثرة دون تعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

10. عدم الاستقرار السياسي والامني في المجتمع.

ان عدم استقرار لأوضاع السياسية في المجتمع العراقي لسنوات طويلة، يعد من المعوقات الرئيسة الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

---

1) باسم كريم سويدان، مصدر سابق، ص32. وللمزيد انظر: ابن حيان النابلي ، مصدر سابق ، ص39.

2) عمار جعفر العزاوي، تحديات تمكين المرأة في العراق– مساهمة المرأة العراقية في عملية صنع اتخاذ القرار انموذجا، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية والبعد الاجتماعي، العراق، د. ت،ص5.

3) المعهد العراقي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، تقرير المؤتمر حول النساء القيادات في عصر التغيير، عمان ،الاردن،2013.

والسياسية المتعلقة بالحياة المرأة ونشاطاتها ومشاركتها سياسيا بالمجتمع، فالشعور بالاغتراب والاحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هى الا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التي مرت على المجتمع ومنها وضع المرأة في المشاركة السياسية[1].

ثالثا : آليات تطوير التمكين السياسي المرأة العراقية ومستقبلها.

يمكن تحديد هذا المحور من خلال التركيز على عدة مسائل منها، اليات تحسين وضع المرأة في مجتمعنا العراقي، فضلا عن ذلك اعطاء صورة واضحة عن مؤشرات قياس تمكينها، وفيما بعد تحديد الرؤية المستقبلية لما سوف تكون علية المرأة العراقية في امكانية تطور ذاتها وشخصيتها وقدرتها في مجال العمل السياسي، وعلى النحو الاتي:

1- اليات التمكين السياسي للمرأة العراقية.

لقد تزايد العناية في الآونة الاخيرة بقضايا المرأة والحفاظ على حقوقها ولا سيما السياسية منها، لذا تعد قضية تمكين المرأة سياسيا ذات اهمية كبيرة على الساحة السياسية الدولية والوطنية، من خلال توقيع على العديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تدعم تعزيز وحماية حقوق المرأة وبالتحديد السياسية، لهذا السبب تواجه العراق حتمية مسايرة ومواكبة هذه التغيرات[2]

ولغرض تحسين وضمان تفعيل مشاركة المرأة السياسية في العراق لابد من الوقوف على تطبيق بعض المواثيق الدولية لتمكين المرأة من تطوير وتغيير ذاتها في المستقل من اجل ممارسة العمل في المجال السياسي مع الرجل، وذلك عن طريق الالتزام الدولة بما تدعو اليها العديد من المواثيق الدولية بالالتزام بها وإلى إنهاء

---

1) شروق كاظم ، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن، جامعة بغداد،2006، ص169. وللمزيد انظر: ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد/24، العدد/2، جامعة بابل، العراق،2016.

2) شروق كاظم، مصدر سابق، ص163.

التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، وكافّة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلّقة بحقوق المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث دعت جميع تلك المواثيق إلى تمكين المرأة في العديد من المجالات، مثل: التمكين القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والسياسي علماً بأنّ الاتفاقية الخاصة بإنهاء التمييز ضد المرأة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م تُعدّ أهم تلك الاتفاقيات[1]. فضلا عن ذلك حيث يؤكد الاجراءات الدولية لتعزيز صور التمكين السياسي للمرأة عالميا من خلال:

١. تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة والإضافة إليها.
٢. النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.
٣. تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو.
٤. تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية.
٥. تعزيز الآليات القائمة لتطبيق الحقوق الإنسانية داخل نظام الأمم المتحدة.
6.إيجاد وعي عام أوسع بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة[2].

2- مظاهر قياس التمكين السياسي للمرأة.

يمكن قياس مظاهر تمكين المرأة في أي مجتمع ومنها مجتمعنا العراقي من خلال مؤشرات مستويات محو الأمية، وعدد الفتيات والنساء المتعلّمات، والقيود التي يتمّ فرضها على حركة المرأة، والقوانين الموضوعة بحيث تُراعي الاعتبارات الجنسية، وعمالة المرأة خارج منزلها، وعضويّتها للمنظمات المدنية، وأنماط الملكية، ومستوى ثقة المرأة بنفسها، أمّا قياس نتائج وصولها إلى تلك الموارد فيتمّ من خلال مؤشرات قدرة المرأة على التأثير على قرارات الأسرة، وقدرتها على توزيع المهام

---

1) عبد الفتاح، حسناء محمد عبد الفتاح، المرأة المصرية وتاريخ من النضال ,مجلة أبناء الوطن في الخارج, الهيئة العامة للاستعلامات , العدد 24 ,ص13, 2012، ص13.

2) مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، مقالة منشور عن التمكين السياسي للمرأة المصرية- هل الكوتا هي الحل، بتاريخ 2009/5/25،متاح على الموقع الالكتروني/www.maatpeac.org

الأسرية بين الأفراد، ومستويات العنف ضد المرأة، إضافةً لعدد القوانين والتشريعات المناسبة للنساء، وعدد النساء اللواتي يستطعن تولّي المناصب القيادية أو المناصب العامة، وغيرها من الامور[1].

2- الافاق المستقبلية لتمكين المرأة.

ان ضمان مستقبل وتطوير امكانية المرأة في العراق يعتمد على النظام السياسي وتوجهاته في مشاركة المرآة في الحياة السياسية، ومن أهم متطلباته في العملية السياسية لغرض التمكين السياسي للمرأة يجب اعطاء الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان العالمية وما اشر اليه الدستور العراقي (2005)المثير للجدل[2].

كما يعد من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي للمرأة هو وجود نظام سياسي صالح بحيث يولي الاهتمام او اعطاء حقوق كل المواطنين بمن فيهم النساء،لان معركة الإصلاح والديمقراطية والحكم الجيد تبقي بالأساس معركة حقوق إنسان ويبقى التحدي الحقيقي هو عودة الأغلبية للحياة السياسية وهي معركة النساء والرجال معا. إلا انه يجب أن يكون لدور المرأة في الحياة العامة والسياسية الأولوية الفائقة, لأن المجتمع لا يمكن أن يحقق أي تقدم يذكر إلا إذا اتسعت المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة[3].

فضلا عن ذلك يكثُر اليوم المناداة بحقوق المرأة والتمكين السياسي لها، وأهمية دورها في النشاطات السياسية، فأصبح تفعيل دور المرأة هو ضرورة ملحة يجب أن يتعامل معها مختلف المجتمعات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني [4]. بالإضافة الى ذلك فان التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين

---

1) مركز مساواة لدراسات المرأة،2020, متاح على الرابط: http://musawasyr.org

2) فاطمة بو درهم، مصدر سابق، ص10-12.

3) فريدة غلام سعيد، التمكين السياسي للمرأة، بتاريخ11/ 2005/9، متاح على موقع / www.ahewar.org

4) اسماء محمد رجائي واخرون، مصدر سابق، ص8.

من منظور القدرة على التواصل والتنظيم ليس فقط فرض التشريعات والإجراءات، بحيث يشمل التمكين أيضا تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجة لمواجهة التناقضات المحيطة[1].

وبناء على ما سبق، يمكن ان نجد بأن عملية تفعيل دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسية وتمكينها تلزمها مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، بحيث لابد ان ينطلق من خلال ثلاث مجلات رئيسية هي، اولا: النوع الاجتماعي، وثانيا: التنمية، وثالثا: حقوق الإنسان، فهي قائمة على إنسانية الفرد وحقه في التمتع بكافة الضمانات المنصوص عليها في الشرعية الدولية لحقوق الانسان، وعلى الرغم من اعتبارات خصوصية للتجربة العراقية في التمكين السياسي للمرأة، وبالرغم من هذه الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتمكينها، فان واقع الممارسة يظهر عكس ذلك بسبب وجود معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى اعلامية حالت دون مشاركة الفعلية لها والتي هي بحاجة الى تعديلات كبيرة من اجل نهوض بواقع المرأة العراقية، واهمها تلك المرتبطة بالاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد المترسخة في اوساط المجتمع العراقي المناهضة لثقافة المساواة مع الرجال

رابعا : استنتاجات.

1. التمكين السياسي للمرأة العراقية خضعت لاعتبارات زمانية ومكانية تتباين اتجاهاتها بين الحكومات العراقية المتعاقبة طبقا لدرجة تطورها وتقدمها ونضجها الحضاري والسياسي.
2. ان مسيرة التمكين السياسي للمرأة العراقية تسير بخطوات بطيئة تخضع للاعتبارات تتصل بالإجراءات واشكاليات الثقافة المجتمعية والسياسية للإنسان في مجتمعاتنا العراقي، بالإضافة الى عوامل القهر الاجتماعي والعنف المجتمعي التي تمارس ضدها.

1) فريد غلام سعيد، مصدر سابق، ص2.

3. بالرغم من ان المرأة العراقية استطاعت بعد عام 2003 تحقيق بعض المنجزات في مجال حصولها على حقوقها السياسية بعد اقرار نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام 2005،الا ان تمكين المرأة العراقية سياسيا وتفعيل دورها السياسي يتطلب تظافر الجهود المجتمعية كافة وخلق بيئة تشريعية مناسبة تتوافق مع التشريعات الدولية بهذا الخصوص.

4. ان تفعيل دور المرأة العراقية وتمكينها سياسيا يتطلب وضع سياسات وبرامج تساعد المرأة في الوصول الى مواقع السلطة وصنع القرار، وتخطي السلطة الاجتماعية التقليدية التي لا زالت تحاول اضفاء المشروعية على السلطة الذكورية بالمجتمع.

5. لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها بمعزل عن الظروف الاجتماعية، والسياسية التي يمر بها المجتمع، لان مشاركتها مرهونة بظروف المجتمع الذى تعيش فيه، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور.

6. بالرغم من بعض المكاسب التي تحققت للمرأة مؤخراً في المجتمع العراقي المعاصر، الا انها لا يزال غير مرضية، وهناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجهها منها شخصية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وفضلا عن ذلك فإنها تتعرض لشتى انواع التمييز في مختلف مجالات الحياة والتي تحول دون تفعيل مشاركتها الحقيقة بالمجتمع.

خامسا: توصيات.

1. ضرورة الرعاية والاهتمام والدعم من قبل دائرة المرأة في امانة مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي بالمراكز تمكين المرأة في المحافظات والاقضية والنواحي والقصبات والجامعات بقضايا تهم المرأة، وتوفير احصاءات والبيانات دقيقة والحقيقية تخص واقع المرأة، وتحفزها على المشاركة من اجل النهوض بواقعها في المجتمع وحل مشاكلها.
2. توسيع افاق، وحصة كوتا المرأة وتمثيلها في المؤسسات الدولة عن طريق المشاركة في الانتخابات البرلمانية وفي الانتخابات المجالس الاقضية والنواحي وفي التمثيل الوزاري وفي السفارات وفي المناصب السيادية الاخرى من اجل تعزيز قدرتها بانها عنصر مهم في عطاء بالمجتمع
3. يجب سن قوانين وتشريعات تحفظ حقوق ومكانة المرأة في المجتمع العراقي، بالإضافة الى ذلك ايجاد التمثل العادل لها في ادارة مؤسسات الدولة، وتحارب التميز الجندري او النوع ضدها.
4. اجراء دراسات مماثلة ومعمقة يعالج ويتناول جوانب التأهيل والتمكين السياسي للمرأة لترسيخ مكانتها في المجتمع، ولاسيما في المرحلة الراهنة لما يشهده المجتمع العراقي من مظاهر التغير والتطوير والتحديث في النظام الساسي في ضوء الاختيار الديمقراطي والتعددية السياسية.
5. توجيه وتفعيل دور الاجهزة الاعلامية اتجاه المرأة، والتركيز عليها بطريقة ايجابية في تشكيل صورة المرأة الحديثة التي تظهر قدرتها الحقيقية في مجالات القيادة واتخاذ القرارات والمشاركة بالحكم، وزياد دعمها وتمكينها في العملية السياسية.
6. ضرورة توفير المناخ الاجتماعي والسياسي للمرأة ودعمها من قبل رؤساء الكيل والتيارات والاحزاب السياسية واعطاءها المجال الحقيقي وليس الشكلي، وايجاد الفرص المتكافئة لها في الوسط الاجتماعي، وحقها في المشاركة الفاعلة في جميع نواحي الحياة من اجل النهوض بواقعها في مجال العمل السياسي.